حكم تحديد جنس الجنين في الشريعة الإسلامية

د. فريدة عوض سعيد أحمد

جامعة دنقلا

كلية الشريعة والقانون

المستخلص :-

تهدف الدراسة إلى التعرف على المقصود من تحديد جنس الجنين ومعرفة طرق تحديد جنس الجنين وتوضيح الأسباب التي من أجلها يكون تحديد جنس الجنين وبيان اختلاف العلماء في حكم تحديد جنس الجنين وأدلة كل فريق واختيار الراجح من أقوال الفقهاء .

وتكمن أهمية البحث في أنه ليست قضية حديثة بل هي مسألة تضرب بجذورها في القدم والجدير إنما هو فيما طرأ من تقدم في الوسائل والطرق التي من خلالها يمكن تحديد جنس الجنين سواء كان ذكراً أو أنثى كان لا بد من معرفة الحكم الشرعي لهذه العملية واتبعت في هذا البحث المنهج الاستقرائي في محاولة لجمع الشتات في هذا الموضوع ومناقشتها،والتحليلى لتحليلها ، وعقد مقارنة بين الأدلة وتأييد الأقوى منها

وتوصلت إلى جملة من النتائج أهمها يراد باختيار جنس الجنين ما يقوم به الزوجان من الأعمال والإجراءات الطبيعية أو الطبية من خلال مختص بهدف تحديد ذكورة الجنين أو أنوثته ، واختيار جنس الجنين بالوسائل الطبيعية يعتبر مباحاً.

اختلف الفقهاء في تحديد جنس الجنين بالوسائل الطبية بين الجواز والمنع ،وقد اخترت الرأي القائل بعدم جواز اختيار جنس الجنين لقوة الأدلة ولأن التدخل لاختيار جنس الجنين تطاولاً على مشيئة الله وإرادته.

وتوصي الدراسة بضرورة معالجة الموضوعات الفقهية المعاصرة وخاصة ما يتعلق منها بقضايا الإنجاب بوضع ضوابط لها .

وكما نوصي بإصدار كتب ومجلات تهتم بإبراز الفتاوى الفقهية في شتى المسائل المستحدثة.

Abstract:

The study aims to identify what is meant by determining the sex of the fetus, to know the methods for determining the sex of the fetus, to clarify the reasons for which the sex of the fetus is determined, to explain the differences of scholars in the ruling on determining the sex of the fetus, the evidence of each team, and the choice of the most correct from the sayings of the jurists. The importance of the research lies in the fact that it is not a modern issue, but rather a matter that has its roots in ancient times. It is worthy of what has occurred in terms of progress in the means and methods through which it is possible to determine the sex of the fetus, whether it is male or female. It was necessary to know the legal ruling for this process. Inductive in an attempt to collect the diaspora on this topic and discuss it, and analyze to analyze it, and make a comparison between the evidence and support the stronger ones And I reached a set of results, the most important of which is what the spouses do in terms of natural or medical actions and procedures through a specialist with the aim of determining the masculinity or femininity of the fetus, the most important of which is to choose the sex of the fetus by natural means is considered permissible. The jurists differed in determining the sex of the fetus by medical means between permissibility and prohibition, and I chose the opinion that it is not permissible to choose the sex of the fetus because of the strength of evidence and because interference in choosing the sex of the fetus transgresses God's will and will. The study recommends the need to address contemporary jurisprudential issues, especially those related to reproductive issues, by setting controls over them. We also recommend publishing books and magazines that focus on highlighting jurisprudence fatwas in various emerging issues.

المقدمة :-

يعد اختيار جنس الجنين من المسائل المهمة التي تضرب بجذورها منذ القدم . وكان للتطور في المجال الطبي استحداث للوسائل فقط

الأهمية :- تبرز أهمية اختيار جنس الجنس في إنها ليست قضية حديثة بل هي مسألة تضرب بجذورها في القدم وقد أشغلت الناس منذ عصور بعيدة وطلبوا لا إدراكها السبل.

والجديد في قضية تحديد جنس الجنس إنما هو فيما طرأ من تقدم في الوسائل والطرق التي من خلالها يمكن تحديد جنس الجنين سواء كان ذكراً أم أنثي . وقد اختلف الفقهاء المعاصرون في حكم تلك المسألة ما بين مانع لها ومجيز لها ببعض الشروط فكان لا بد لنا من الوقوف على أصل هذه المسألة وبيان آراء الفقهاء فيها .

مفهوم الجنين والمراد من اختيار جنسه

تعريف الجنين

أولا: في اللغة : الولد ما دام في البطن والجنين كل مستور وسمي الجنين جنيناً لأنه استجن في البطن أي أستند واختفى [1] .

ثانياً : الجنين في اصطلاح الفقهاء :

اختلف الفقهاء فيما يصدق عليه لفظ الجنين حال سقوطه وقبل تمام خلقه ونفخ الروح فيه

فعرفه الأحناف: بأنه الولد ما دام في الرحم ويكفي استبانة بعض خلقه كظفر وشعر [2]

وعرفة المالكية :- بأنه ما طرحته من مضغة وعلقة أو ما يعلم به إنه ولد (3)

وعرفه الشافعية :- بأنه ما كان في البطن وأقل ما يكون به جنيناً أن يفارق المضغة والعلقة حتى يتبين منه شيء من خلق أدمي إصبع أو ظفر أو عين أو ما شبه ذلك [4]

وعرفة الحنابلة :- بأنه ما تبين فيه خلق إنسان ولو خفياً[5]

وبالنظر لهذه التعريفات نجد أن المالكية شمل تعريفهم المضغة والعلقة وما يعلم أنه ولد فتعريفهم جامع مانع لشموله علي ما يطلق عليه الجنين ومنع دخول غيره فيه . ولا يخرج اصطلاح الفقهاء عن المعنى اللغوي

هو الولد مادام في البطن .

ثالثا: الجنين في إصطلاح الأطباء

البويضة المخصبة بالحيوان المنوي والأخذة في الانقسام والنمو من بداية تكوينها وحتى الولادة [6]

يراد باختيار جنس الجنين ما يقوم به الزوجان من الأعمال والإجراءات الطبيعية بنفسيهما أو الطبية بهدف تحديد ذكورة الجنين أو أنوثته [7]

دوافع اختيار جنس الجنين

غالباً تكون دوافع اختيار جنس الجنين واحدة من الآتي:-

1. رغبة الوالدين في اختيار نوع معين من الذكور أو الإناث لاعتبارات اجتماعية ونفسية خاصة
2. الحصول على النوع الآخر . ذكوراً . مثلا – إذا كان كل الذين أنجبتهم الأم من نوع الأناث فقط والعكس صحيح فتتوق الرغبة إلى نوع جديد .
3. ما كان تفادياً لبعض الأمراض الوراثية أو التشوهات الخلقية التي تلازم نوعاً من الأولاد بذاته، فيلجأ إلى النوع الآخر حذراً من الإصابة حيث يوجد أكثر من خمسمائة مرض وراثي مرتبط بالجنس وتشير الإحصائيات في بلاد الغرب أنها تحدث في مولود من بين كل ألف ولادة يسبب الكثير منها عجزاً شديداً وقد يكون المرض مميتا وتحدث الإصابة في معظم الأمراض المرتبطة بالجنس عند الذكورة ولا يحدث عند الإناث ولذا فإن إمكانية اختيار جنس من جنس معين (أنثى في معظم الحالات) سيؤدي لولادة طفل غير مصاب بالمرض .
4. وقد يكون الدافع لاختيار جنس الجنين سياسياً فقد تكون هناك رغبة في الإكثار من جنس الذكور لدواعي أمنية أو اقتصادية مثلاً .

طرق تكوين جنس الجنين

الطريق الطبيعي لتكوين هذا الجنين تكون خلال التقاء الحيوان المنوي بالبويضة داخل الجهاز التناسلي للأنثي وبالتحديد في قناة فالوب والذي يتم بالجماع الطبيعي [8]

ويقرر علماء الوراثة بأنه عملية تحديد جنس الجنين من الناحية التكوينية تعود إلى إلتقاء زوجين من الكروموسومات [9]

علي وفق ترتيب معين ينتج عنه المولود ذكر وترتيب آخر ينتج عنه المولود أنثى[10]

ومن المعلوم عند أهل الاختصاص أن خلايا الرجل تحتوي على الكروموسومات (xy) وخلايا المرأة (xx) ويأتي فرد من هذه الأزواج من الأب ويأتي الآخر من الأم وهناك زوج واحد من الكروموسومات في كل خلية هو المسؤول عن تحديد جنس الفرد.

وهذا يعني أن كل بويضة تحتوي على الكروموسومات الجنسية (x)بالإضافة إلى اثنين وعشرين كروموسوم جسمي بينما تكون الحيوانات المنوية على نوعين فهي إما تكون محتوية علي كروموسوم جنسي (x) أو كروموسوم جنسي (x) بالإضافة إلى اثنين وعشرين كروموسوم (x) فإن جنس الجنين سيكون أنثى أما إذا ساهم الذكر بحيوان منوي يحتوي على كروموسوم (y) فإن جنس الجنين سيكون ذكر[11]

وبما أن الأم (البويضة) تعطي دائماً إشارة الأنوثة (x) فإن الحيوان المنوي هو الوحيد الذي يحدد بإرادة الله نوع الجنين ذكر أم أنثى إذ إنه يحمل إشارة الذكورة (y) أو يحمل إشارة الأنوثة(x) .

معرفة نوع الجنين عبر التاريخ

إن عملية تحديد جنس الجنين ليست قضية حديثة بل هي مسألة تضرب بجذورها في القدم وقد أشغلت الناس منذ سالف الزمن فطلبوا لإدراكها السبل ففى سنة خمسمائه قبل الميلاد توصلت مدارس الطب الهندية إلى أنه يمكن التاثير على جنس الجنس في بعض الحالات بفضل الطعام أو العقاقير كما ذكر بعض المؤرخين(12)

وبهذا نجد أن فكرة التحكم في جنس المولود كان موضوع لايكاد يفارق الفكر الإنساني قديماً[13]

وقد اعتمدوا على طرق تقوم بشكل أساسي على أدوية شعبية وخرافات وسحر، وإلى وقت قريب كان هناك من ينصح المرأة بحمية أو الجماع في وقت معين أو بتكرار معين للوصول إلى حمل ذكر أو أنثى [14]

وبيان ذلك ما يلي

1 - تحديد جنس الجنين عند الصينيين:

وضع الصينيون برنامجاً كان من أولى المحاولات الساعية للتدخل في جنس المولود حيث قدمه الصينيون قبل ما يتجاوز 700عام عندما عكف علماء الفلك القدامى لديهم لا يجاد علاقات فلكية خاصة بين عمر الجنين وعمر الأم وربطها بعوامل خمس هي الماء والأرض والخشب والنار والمعدن،وينطلق مبدأ عمله بتحويل عمر المرأة إلى شكله الخاص على الجدول الصيني والذي يحول جدول العمر إلى الخمسة عوامل وبذلك يتمثل عمر الأم عاملا معينا كما يتمثل عمر جنينها عاملا آخر وبعد ذلك تبدأ بالبحث عن العلاقة وسمي هذا الجدول بالجدول الصيني [15].

2 - تحديد جنس المولود عند اليونانيين:-

لعلماء اليونان نظريات حول تحديد جنس الجنس أهمها

-1 نظرية أرسطو :- وتتحدد في أن بذور الرجل (الحيوانات المنوية) هي الأساس في تكوين المولود والمرأة مجرد وعاء بارد فالمرأة تمثل الجزء البارد والرجل الجزء الحار، ويعتمد تحديد جنس المولود على الحرارة الكامنة التي يزودها الذكر للأنثى ويخص أرسطو الخصية اليمنى بأنها تحتوي على بذور تعطي حرارة كامنة أكبر وبالتالي تحدد جنس المولود الذكر أما بذور الخصية اليسرى فتعطي بذورا حرارتها الكامنة أقل فتؤدي لمولود أنثى [16]

-2 نظرية أبو قراط وتقرر أن رحم المرأة مؤلف من شطرين أيمن وأيسر،ففي حال أراد الزوجان الحصول على مولود ذكر كل ما عليهما فعله هو الإضجاع على الجانب الأيمن أثناء الجماع وعلى الجانب الأيسر في حال أرادوا إنجاب أنثى [17].

3 - تحديد جنس الجنين عند العرب :-

كان ولا زال العرب يؤثرون إنجاب البنين على البنات، فمعظمهم كانوا يكرهون البنات وقد أشار القرآن الكريم إلى هذه الكراهية، فقال سبحانه وتعالى: (وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُمْ بِالْأُنْثَىٰ ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ) النحل: ٥٨

فعادة وأد البنات كانت معروفة لدى بعض القبائل في العصر الجاهلي لشدة غيرتهم على نسائهم وحرصهم على أعراضهم أن تثلم ولأن حياتهم حياة حربية ثم لفقدهم وكانت معظم الشعوب القديمة يعتقد أن المرأة هي التي تنجب الذكور والإناث وإليها يرجع السبب في تحديد جنس المولود [18] .

4 - تحديد جنس المولود في الإسلام :-

كان العلماء والأطباء يبنون نظرياتهم على الاستقراء والملاحظة والتجربة ومن ذلك ما ذكرة ابن العربي من أقوال الأطباء ((إذا كان الثدي مسود الحلمة فهو ذكر وإذا كان ذلك في الثدي الأيسر فهو أنثى)) وإن كانت المرأة تجد الجنب الأيمن أثقل فهو ذكر وإذا وجدت الجنب الأيسر أثقل فالولد أنثى[19]

وقد ثبت أن ماء الرجل قلوي وماء المرأة حمضي فإذا التقى الماء أن وغلب ماء المرأة ماء الرجل كان الوسط حمضياً فتضعف حركة الحيوانات المنوية المذكرة وتنتج الحيوانات المنوية المؤنثة في تلقيح البويضة فيكون المولود أنثى ، وإذا غلب ماء الرجل ماء المرأة كان الوسط قلوياً فتضعف حركة الحيوانات المنوية المؤنثة وتنجح المذكرة في تلقيح البويضة فيكون المولود ذكراً بإذن الله[20]

وروي عن ثوبان مولى رسول الله (صلى الله عليه وسلم)قال كنت قائماً عند رسول الله (صلى الله عليه وسلم) فجاء حبر من أحبار اليهود فقال إني أسألك عن شئ لا يعلمه أحد من أهل الأرض الا نبي فقال ينفعك إن حدثتك قال أسمع بإذني قال جئت أسألك عن الولد فقال (ماء الرجل أبيض وماء المرأة أصفر) فاذا اجتمعا فعلا مني الرجل مني المرأة ذكراً باذن الله ، واذا علا مني المرأة مني الرجل أنثى باذن الله، قال اليهودي قد صدقت وإنك لنبي ثم انصرف فقال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) لقد سالني هذا عن الذي سألني عنه ومالي علم بشيء منه حتى أتاني الله به [21].

فالحديث يدل على أن علو ماء المرأة يسهم في تخلق المولود إلى أنثى إن أذن الله بذلك،وإنه حتى في حال علو ماء المرأة فانه يؤثر في اختيار الحيوان المنوي المذكر أو المؤنث دون أن يكون له دور رئيسي فا لمؤثر الحقيقي هو ماء الرجل،والمرأة تساهم بدور ثانوي وذلك بتهيئة الظروف لاستقبال الحيوان المنوي[22]

وسائل اختيار جنس الجنين

هناك عدة وسائل لاختيار جنس الجنين ويمكن تقسيم وسائل وطرق اختيار جنس الجنين إلي إثنين

1 - وسائل طبيعية

2 - ووسائل طبية حديثة

أولاً:- الوسائل الطبيعية :-

1. التغذية :- إن للتغذية دور فعال وأوضح في عملية اختيار جنس المولود وذلك بتأثرها علي المستقبلات التي تربط بها الحيوانات المنوية في جدار البويضة والتي عن طريقها تخترق الجدار ويحدث التلقيح[23] وورد في بعض الأبحاث كيفية التأثير التي تتلخص في أن بعض الأغذية تؤدي إلى إحداث تهيئة من طريق زيادة نسب مواد في الرحم وخفض نسب مواد أخري ينتج منها التلقيح بالجنس المطلوب وذلك كله بإتباع برانامج غذائي معين [24].
2. توقيت الجماع :- تعتمد هذه الطريقة علي معرفة اختلاط الخصائص الخلقية للحيوانات المنوية الذكورية عن الأنثوية تعتمد هذه الطريقة لتحديد نوع الجنين قبل الحمل على الخصائص الفيزيائية للحيوانات المنوية ،فالذكري خفيف الوزن ، سريع الحركة ولكن يعيش فترة قصيرة من الزمن في حين أن الحيوان المنوي الانثوي تقبل الوزن بطيء الحركة ويعيش فترة زمنية أطول ،وبناء علي ذلك يمكن تحديد موعد الإباضة بتهيئة التوقيت المناسب للجماع، بتكوين النتيجة الجنس المرغوب به فاذا حدث الجماع مباشرة بعد حدوث الإباضة فترجح كفة أن يكون الجنين ذكراً لسرعة الحيوانات المنوية وقدرتها على اقتحام إفرازات المهبل وعنق الرحم ، وإذا تم الجماع قبل وقت الإباضة بيومين أو ثلاثة فان الجنين يكون أنثي بإذن الله ، لان معظم الحيوانات المنوية الذكرية تموت قبل انطلاق البويضة وتبقى الأنثوية لانها تعيش فترة أطول وقد ترتفع نسبة النجاح بالحصول علي الجنس المطلوب، إذا صممت الوسائل المتقدمة إلى التوقيت الدقيق للإباضة والوقاع [25]

2/ إستعمال الفسول المهبلي

ويتم فيه تغيير الحالة الكيميائية للمهبل وذلك بالعمل علي زيادة أو تقليل درجة الحموضة في الرحم بحيث تتكيف مع حياة أحد النوعين بينما تحد أو توقف من نشاط الآخر والوسط المفضل في قناة المرأة التناسلية حامضي للأنثي وقلوي للذكر، فإذا كان الوسط حامضياً فهو يشجع علي إنجاب الإناث وبالتالي تستعمل المرأة دش مهبلي حامضي أو قلوي لتهيئة الرحم بالوسط الكيميائي المناسب للجنس المرغوب فيه[26]

3/ تكرار الجماع :- لوحظ على أن تكرار الجماع بعد الحيض ثم التوقف قبل موعد الإباضة بيومين أو ثلاثة يعطي فرصة لإنجاب أنثى وأن الأمتناع عن الجماع بعد الحيض إلى أن تتم الإباضة يعطي فرصة لإنجاب الذكر [27]

حكم اختيار جنس الجنس بالوسائل الطبيعية

يجوز اختيار جنس الجنس بالطرق الطبيعية كالنظام الغذائي والفسول الكيميائي وتوقيت الجماع وتكرار الجماع لكونها أسباباً مباحة لا محظور فيها وقد دل علي ذلك الكتاب والسنة والقواعد الفقهية والمعقول

أولاً :- الكتاب قال تعالى : (وإني خفت الموالي من ورائي وكانت امرأتي عاقرا فهب لي من لدنك وليا) مريم: ٥

وجه الدلالة :- أن نبي لله زكريا عليه السلام دعا ربه أن يرزقه الذكر ومن شروط الدعاء ألا يسأل محرماً فدل ذلك على أن الدعاء بطلب جنس معين جائزا [28].

ثانياً :- حديث ثوبان السابق

وجه الدلالة :- دل هذا الحديث على جواز اختيار جنس الجنين بالطرق الطبيعية حيث أعطى النبي إمارات واضحة عن الكيفية التي يمكن بها اختيار جنس الجنين ونوعه ، ولا تختلف ما أشار إليه النبي في الحديث عن الطرق الطبيعية إلا في كيفية الوسيلة التي يمكن التوصيل بها إلى النوع المطلوب، فاذا إستطاع الرجل باى وسيلة مشروعة من هذه الوسائل سالفة الذكر، أن يجعل أحد نوعى منية السابق ليحصل لها الولد الذي يريد لأن النصوص النبوية التي أخبرت بهذه الإمارات لم يقترن بها ما يدل علي منعها أو حظرها فتبقي علي أصل الحل حتي يرد ما يدل علي المنع [28]

ثالثاً :- القواعد الفقهية :- ((قاعدة الأصل في الأشياء الإباحة))

القاعدة تدل على أن الأصل في الأشياء الإباحة واختيار جنس الجنين لا يفضي إلى حرام ولم يأت نص بتحريمه حتى يتغير حكم الأصل من الحلال إلي الحرام [29].

رابعاً :- المعقول :- إن الطرق الطبيعية لاختيار جنس الجنين طرق مباحة لا محظورة فيها فالأكل والجماع من الأمور المباحة التي يعود التخيير في نوعيتها ووقتها

للإنسان نفسه بحسب ما يراه من من المصلحة والحاجة [30] كما أن اختيار جنس الجنين بالطرق الطبيعية من باب الأخذ بالأسباب والأخذ بالأسباب أمر مشروع .

وهنا يجب تنبة علي أن المقدم علي هذه العملية بأن ما قدرة الله تعالى حاصل وهذه الطرق جائزة شرعاً ولا مانع من اتباعها بشرط ألا يكون لها أثر على المرأة وصحتها أو علي جنينها مسقبلاً ولا يتعارض هذا مع الإيمان بالقضاء والقدر

الطرق الطبية الحديثة في تحديد جنس الجنين

الطرق الطبية التي يسعي من خلالها إلي تحديد جنس المولود تجتمع في كونها تسعي إلي تلقيح البويضات بالحيوانات المنوية الحاملة للجنس المرغوب فيه بعد العمل علي فصلها بالوسائل المختلفة ،وهناك طرق عديدة لفصل الحيوانات المنوية للحصول علي الجنس المطلوب منها .

1/ غربلة الحيوانات المنوية وفصلها (فصل السائل المنوي الذي يحمل كروموسومات الذكورة والأنوثة) وعمل الحقن الإصطناعي التي تتم بعد تجهيز جسم المرأة باعطاء الأدوية المنشطة للمبايض لزيادة عدد البويضات ورفع فرصة الحمل ،ثم القيام بحقن الرحم بالحيوانات المنوية الحاملة للجنس المرغوب به بعد فصلها في المختبر بطريقة الغربلة بإستخدام أدوات خاصة ،إعتماداً على أن السائل المنوي في الحالة الطبيعية يحتوي بصورة تقريبية علي 50% حيوانات منوية ذكورية و50% حيوانات منوية أنثوية باستثناء بعض الحالات الشاذة . غير أن هذه الطريقة لا تقوم بعمل فصل تام وناجح مائة في المائة أي أن احتمالية تواجد الحيوانات المنوية للجنس غير المرغوب به وارده وتكون فرص نجاحها محدوده [31]

ثانياً :- اختيار جنس الجنين باستعمال طريقة فصل الأجنة :

هذه الطريقة هي أكثر الطرق ضماناً للنجاح حالياً حيث أن نسبة نجاح الحمل بالجنين المراد تحديده تصل من -99% 100% بحسب زعم المراكز المتخصصة في هذا الشأن ، وتمر هذه الطريقة بعدة مراحل

1. برنامج تحريض الإباضة عن طريق ابر هرمونات تعطي للزوجة من بداية الدورة ، ويتم خلال البرنامج مراقبة البويضات باستمرار لغاية وصولها الحجم المطلوب للسحب

2. سحب البويضات من الجسم عن طريق إبرة مهبلية خاصة تحت التخدير العام ويتم في نفس اليوم تلقيح البويضة مجهرياً
3. وضع الأجنة في حاضنات خاصة وتركها لمدة ثلاثة أيام لحين وصول كل جنين إلي مرحلة 6-8 خلايا ويتم حينها ثقب جدار الجنين وسحب خلية واحدة من غير أن يؤدي ذلك إلي أضرار أو أذي في الجنين
4. ترجع الأجنة من الجنس المطلوب بعد تحديد جنس المولود
5. تأخذ الزوجة مثبتات للحمل وتنظر مدة أسبوعين لمعرفة حدوث الحمل ما يميز هذه الطريقة من غيرها إنها أكثر ضماناً ونسبة نجاحها عالية ،كما أنها لا تشكل خطر علي الأجنة حيث أن الخلية المفحوصة تؤخذ من جنين لازال في طور الإنقسام مما لا يؤدي إلي حدوث أى تشوهات أو تأثيرات جانبية علي المولود لاحقاً . ولكن تقلل نسبة حدوث الحمل بدرجة بسيطة جداً عن الطرق الأخري لأطفال الأنابيب العادية التى لا يصاحبها إختيار جنس الجنين وأصبحت هذه الطريقة شائعة جد [32].

ثانياً :- الفصل الوراثي :- أي فصل الحيوانات المنوية بالإعتماد علي محتويات المادة الوراثية (DNA) وهي أكثر دقة وتعطي نتائج تصل إلي 90 % إذا حصل الحمل [33].

الوسيلة الثالثة /اختيار جنس الجنين بعد الحمل

يمكن معرفة جنس الجنين بواسطة الموجات فوق الصوتية وذلك منذ الشهر الخامس بصورة شبه مؤكدة ، وأيضاً يؤخذ عينة من الخلايا التناسلية الملقحة المتكونة في الرحم وهي في مراحلها الأولي، وبعد فحصها وتثبيت جنس الجنين يتم التصرف مع هذا الجنين وجوداً وعدما حسب جنس الجنين المرغوب فيه،فإذا ظهر إنه إنثيوهم يريدون ذكر تتم عملية إجهاضة مبكراً وكذلك العكس المهم إنه سيتم الإبقاء علي الجنين أو إجهاضه حسب جنس ذلك الجنين[34].

وقد إنتشرت عيادات معرفة جنس الجنين وبالتالي إجهاضه في الهند والصين وأدي ذلك إلي قتل مئات الآلاف من الأجنة الأنثوية سنوياً،ففي مدينة مومباى بالهند أكثر من خمسمائة عياده لمعرفة جنس الجنين وإجهاضه حسب طلب الوالدين ،. ويرجع السبب إلي أنه يجب علي الفتاه في الهند أن تقدم المهر للرجل علي عكس ما هو

مفترض،وتصبح البنت عبئاً ثقيلا علي أسرتها وخاصة إذا كان لديها عدد من الفتيات ، وللأسف فان هذه الحالات من قتل الأجنة في إزدياد

أما في الصين فقد كان منتشراً فيها قتل المواليد من الأناث وخاصة منذ 1985 عندما سنت الحكومة الصينية تشريعاً يمنع أي أسرة من أن يكون لديها أكثر من طفل واحد فقط ،وبما أن غالبية البشر يفضلون الذكر فانهم يقومون بقتل المولود الأنثي خفية لتتاح لهم فرصة الحصول علي مولود ذكر، وقد أصبح هذا أمراً شائعاً لدرجة أن التوازن السكاني بين الذكور والإناث قد إختل وقد حل الإجهاض المتأخر محل وأد البنات [35] .

وهذه الطريقة محرمة لحرمة الوسيلة مهما كان عمر الجنين في الرحم ومهما كانت الذرائع لاختيار الجنس، ويشتد التحريم إذا نفخت الروح في الجنين باجماع الفقهاء لعموم النهي من كتاب الله وسنة رسوله عن قتل النفس التي حرم الله إلا بالحق والجنين بعد نفخ الروح فيه نفس فيحرم قتلة بغير حق [36] .

حكم تحديد جنس الجنين وفق الطرق الطبية المعاصرة

سنقوم ببيان رأي علماء الشريعة من المجيزين والمانعين لتحديد جنس الجنين .

إتفق العلماء المعاصرون علي أنه لا يجوز إختيار جنس الجنين علي نطاق الدول والمجتمعات لان فيه تفضيل جنس علي أخر .

ويمكن القول أن لأهل العلم في تحديد جنس الجنين ثلاثة أقوال

القول الأول :- الأصل في العمل علي تحديد جنس الجنين الجواز ولا مانع منه شرعاً ومن أبرز الفقهاء القائلين بذلك الشيخ مصطفي الرزقا والدكتور يوسف القرضاوي والدكتور علي جمعه وغيرهم [37] .

القول الثانى:- لا يجوز التدخل لاختيار جنس الجنين وبهذا قال الدكتور ماهر فتحوت والشيخ عبد الرحمن عبد الخالق [38].

القول الثالث :- التوقف في أمر اختيار جنس الجنين وبهذا قال د- توفيق الواعي ود- عمر سليمان الأشقر

أدلة أصحاب الرأي الأول:-

استدل أصحاب هذا ا لقول علي أنه يجوز التدخل لاختيار جنس الجنين بالكتاب والسنة والقواعد الفقهية والمعقول

أولاً:- الكتاب:- قولة تعالي(وإني خفت الموالي من ورائي وكانت امرأتي عاقرا فهب لي من لدنك وليا)مريم5

وجه الدلالة :- دلت الأيه علي أنه يجوز الدعاء بطلب جنس معين فقد دعا زكريا علية السلام ربه الذرية من الذكور ولوم يكن مشروعا لما جاز له الدعاء به [39]

ونوقش هذا :- بان نبي الله زكريا علية السلام لم يطلب الذكر رغبة فيه لعينه وإيثاراً للذكورة وبغضا للأنثي وإنتقاصاً لها كما يفعله كثير من الناس، بمعني أن دعائه لطلب الذكر لا لأجل الذكورة من أجل استبقاء الميراث أو حمل السم أو غيرها وإنما لمعني أخر أجل وأسمي فذكريا علية السلام أراد ذكر يرث العلم والنبوة [40]

-قوله تعالي (وَجَاهِدُوا فِي اللَّهِ حَقَّ جِهَادِهِ هُوَ اجْتَبَاكُمْ وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ مِلَّةَ أَبِيكُمْ إِبْرَاهِيمَ هُوَ سَمَّاكُمُ الْمُسْلِمِينَ مِنْ قَبْلُ وَفِي هَٰذَا لِيَكُونَ الرَّسُولُ شَهِيدًا عَلَيْكُمْ وَتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ فَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَاعْتَصِمُوا بِاللَّهِ هُوَ مَوْلَاكُمْ فَنِعْمَ الْمَوْلَىٰ وَنِعْمَ النَّصِيرُ) الحج: 78

وجه الدلالة:- إن حرمان بعض الأسر من جنس معين حرج وضيق والحرج مرفوع شرعاً[41]

ثانياً :- السنة:- ما روي عن سلمان الفارسي أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) قال الحلال ما أحل الله في كتابة والحرام ما حرم الله في كتابة وما سكت عنه مما عفي عنه)[41]

وجه الدلالة :-

أن ما سكت الشرع عن بيان حرمته يعد عفو، ومنه طلب نوع الولد بهذه الطريقة([42]وإستدلوا أيضا بحديث ثوبان السابق

وجة الدلالة :- الحديث يدل علي جواز اختيار جنس الجنين من قبل الأبوين فقد أعطى الرسول (صلى الله عليه وسلم) إمارات ظاهره عن الطريقة التي يمكن من خلالها إنجاب المولود المرغوب فيه من حيث كونه ذكراً أو أنثى [42]

ونوقش هذا بأن ما ذكره النبي يحدث في الجماع بإرادة الله دون تدخل من أحد فلا يكون فيها استخراج نطف من الزوجين واختيار للنوع من الحيوانات المنوية دون الآخر [43]

ثالثاً :- القواعد الفقهية

قاعدة :- الأصل في الأشياء الإباحة [44].

فالقاعدة تدل على أن الأصل في الأشياء الإباحة إذا لم يوجد دليل يدل على التحريم ، ولا دليل على تحريم اختيار جنس الجنين وما سكت عنه الشرع معفو عنه فبقي على أصل الإباحة ، وهذه العمليات من المستجدات الطبية التي فيها مصلحة للفرد ولا مانع من الأخذ بها لما فيها من منافع لا تحصى [45].

رابعاً :- المعقول :- من وجوه

الأول أن الشريعة الإسلامية ترحب بكل جديد ما دام يحقق سعادة لبعض الأسر في تحقيق أمنيتها في إنجاب ذكر أو أنثى حسب رغبتها [46].

أدلة أصحاب الرأي الثاني

استدل أصحاب هذا الرأي على أنه لا يجوز التدخل لاختيار جنس الجنين ولا طلب ذلك بالكتاب والسنة والمعقول

أولاً :- الكتاب :- قوله تعالي ((لله ملك السموات .....)) .

وجه الدلالة :- إن اختيار جنس الجنين يتضمن منازعة الله في خلقة وما اختص به من علم ما في الأرحام فقد يتعارض مع مشيئة الله وإرادته،وتحد لقدرته سبحانه وتعالي فهو الرب الخالق المدبر في ملكة كيفما يشاء لا كما نشاء،ولا يكون الاما يريد فاختيار جنس الجنين تطاول علي القدرة الإلهية التي جعلت التوازن بين الجنسين بحكمة ومقدار [47].

- ونوقش هذا بأن إختيار جنس الجنين لا ينافي إرادة الله ومشيئته إذا لا يكون في ملكة إلا ما يشاء وما توصل إليه الطب في اختيار جنس الجنين إنما هو بقدره الله ومشيئته [48] .

قوله تعال(وَلَأُضِلَّنَّهُمْ وَلَأُمَنِّيَنَّهُمْ وَلَآمُرَنَّهُمْ فَلَيُبَتِّكُنَّ آذَانَ الْأَنْعَامِ وَلَآمُرَنَّهُمْ فَلَيُغَيِّرُنَّ خَلْقَ اللَّهِ وَمَنْ يَتَّخِذِ الشَّيْطَانَ وَلِيًّا مِنْ دُونِ اللَّهِ فَقَدْ خَسِرَ خُسْرَانًا مُبِينًا) النساء الآية119-

وجه الدلالة

إن إختيار جنس الجنين تدخل في خلق الله وتغيير له فكما لا يجوز قطع اذ أن الأنعام ،ولا النمص ولا الوسم،وغيرة لأنه تغيير لخلق الله فكذلك لا يجوز التحكم في الجنس لأنه تغيير لخلق الله [49] .

ونوقش هذا أن المحرم في تغيير خلق الله ما كان تغيراً لأصل الخلقة بالزيادة أو النقصان ،وليس في إختيار جنس الجنين تغير ألخلق الله فالطبيب لا يغير شيئاً إنما يختار نطفة من بين النطف ولا يعدو الأمر أن يكون أخذاً بالأسباب ،أما النتائج فعلي الله عز وجل [50].

- قوله تعالي(هُوَ الَّذِي يُصَوِّرُكُمْ فِي الْأَرْحَامِ كَيْفَ يَشَاءُ ۚ لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ) آل عمران: 6

- وجه الدلالة :- دلت الآية على أن الله وحده هو الذي يصور ما في الأرحام حسب مشيئته وفي ذلك دلالة علي أنه لا يوجد ما يتعارض مع هذه الحقيقة التي قررتها هذه الآيات[51].

نوقش هذا الاستدلال من عدة جهات

الأولي :- إن الله يعلم جنس الجنين قبل تلقيح البويضة بالخلية الجنسية والأطباء لا يعرفون ذلك إلا بعد حدوث التلقيح

الثانية :- إن علم الله بنوع الجنين قطعي أما علم الأطباء فهو ظني

الثالثة :- أن علم الله لا يتوقف على مقدمات يستدل بها على المطلوب بخلاف علم الأطباء

الرابعة :- أن علم الله لما في الأرحام عام لكل ما يتعلق بالجنين من حياته وموته وسعادته ورزقه فعلم الله لما في الأرحام تفصيلي لا يحيط به بشر مهما أوتي من العلم[52]

قولة تعالي (يؤفك عنه من أفك) الذاريات: 9

وجه الدلالة :- أن الله سبحانه وتعالى جعل لكل شيء سنة ونظاما ،ومنه نظام التخليق حيث إنشأ له سلوكا طبيعياً فطرياً قوياً وهو اتصال الزوجين على الوجه المشروع والتحكم في الجنين مضاد لذلك النظام

ونوقش هذا بأن التحديد لا يغير النظام لأنه نادر ومحدود والنادر لا حكم له ولا يعد عبثاً ،لأنة من علاج العقم الذي سخرة الله لنا [53].

ثانياً :- السنة

ما روي عن عبد الله بن مسعود قال حدثنا رسول الله (صلى الله عليه وسلم) وهو الصادق المصدق قال ((أن أحدكم خلقة في بطن أمة أربعين يوماً ثم يكون علقة

مثل ذلك ثم يكون مضغة مثل ذلك ثم يبعث الله ملكاً فيؤمر بأربع كلمات ويقال له أكتب عمله ، ورزقه ، وأجله وشقي أو سعيد ثم ينفخ فيه الروح فان الرجل منكم ليعمل حتى ما يكون بينه وبين النار الأذراع فيسبق عليه الكتاب فيعمل بعمل أهل الجنة))(54).

وجه الدلالة :- إن تقدير الذكر والأنثى بيد الله تعالى كما فوض ذلك الملك الموكل وهو يختص بمشيئة الله تعالى كما هو ظاهر اللفظ ،فالتحكم لنوع الجنين معارض لذلك التقدير والتعويض واستدلوا أيضاً :- بحديث بما روي عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي (ﷺ)

قال : (لعن الله الواصلة والمستوصلة والواشمة)[55] .

وجه الدلالة

إن الشارع حرم تغيير خلق الله ، واختيار جنس الجنين يعد نوعاً من تغيير خلق الله لان فيه تدخل في الخلق الإلهي وصرف له عن وجهته الصحيحة [56].

ونوقش هذا بأن القياس مع الفارق لأن المرأة تدخلت في خلق الله التماساً للحسن الزائد الزائف .

وأما من حاول اختيار جنس جنينه بوسيلة مشروعة ولمصلحة يراها ويظنها فلم يضر شيئاً في اللقيحة، وإنما بذل الأسباب الموصلة إلى المطلوب فلا يدخل في النهي الوارد في الحديث[75]

ثالثاً :- المعقول :-

إن القول بجواز العمل على تحديد جنس الجنين يفضي إلى عدة مفاسد ومخاطر منها

1. الإخلال بالتوازن الطبيعي البشري في نسب الجنسين الذي أجراه الله تعالى في الكون بحكمة ورحمة ،فان كثير من الناس قد يميل إلى جنس الذكور في المواليد ويعزز ذلك ما جاء في تقرير اللجنة المعنية بحقوق الإنسان في الأمم المتحدة حول كوريا ((وما يشير القلق إلى حد كبير هو ممارسة تعيين جنس الجنين والازدياد غير المتناسب في نسبة البنين إلى البنات))[58]
2. فتح المجال أمام العبث العلمي في خلق الإنسان وتكوينه، وهو أمر إتفق الناس علي خطورته وسوء عاقبته على البشرية

3. ما يمكن أن يقع من جراء بعض الطرق في عملية تحديد جنس الجنين من إختلاط الأنساب وهذا من المفاسد الكبرى الناتجة عن هذه العملية
4. هتك العورات بكشفها وعدم حفظها . [59] .

ونوقشت تلك المفاسد بالآتي

1. أن ما ذكر من اختلال في نسب الجنين ليس سببه إمكانية تحديد جنس بل هو راجع الأمور أخرى خارجية عن ذلك، فعلى سبيل المثال ما ذكر من شواهد في كوريا والصين هو نتاج قانون التنظيم الحكومي للنسل الذي يمنع أكثر من ولد فيضطر الناس على تحديد جنس المولود الذي يرغبون فيه لعدم إمكانية تكرر الحمل ثانيه [60] .
2. وجود العبث العلمي في خلق الإنسان وتكوينه لا يسوغ منع الاستعمال الراشد لتحقيق الأهداف السليمة ، وإنما الذي يمنع هو ما كان ضاراً من تلك التطبيقات
3. لا ريب إن الخشية من اختلاط الأنساب محذور قائم في بعض الوسائل المستعملة لتحديد جنس الجنين وليس في جميعها .
4. من المسلم أن بعض وسائل تحديد جنس الجنين تتطلب كشف العورة المغلظة وهذا الكشف يندرج في الحاجة التي لا خلاف بين أهل العلم في إنه يجوز معها كشف العورة بقدرها . [61]

ومثل هذا النوع من المفاسد لا يقوى على المنع لأنه في الإمكان العمل على توقي هذه المفاسد ومحاصرتها بالضوابط المانعة من حصولها .س

وبعد النظر في أدلة كل فريق مما سبق ومناقشتها أرجح القول القائل بعدم جواز تحديد جنس الجنين وذلك لقوة أدلتهم بالإضافة إلى

1. العمل على تحديد جنس الجنين يتضمن منازعه الله تعالى في خلقة ومشيئته وما اختص به من علم الأرحام ،وقولهم هذا غير مسلم لأن علمهم لهذه الأمور هي مما علمهم الله تعالى ،وهم يعلمون علماً جزئياً بمقدار ما أذن الله تعالي ،ثم أن الاستدلال بهذا القول فيه ما فيه من التناقض فهم قد علموا وحددوا وقرروا وفصلوا وكل ما عملوه هو من خلق الله تعالى،والا فلياتو ا بالنطفة وتكوينها وليعلموا مصيرها وكينونتها وقولهم العمل على

تحديد جنس الجنين لاينافي اختصاص الله تعالى بعلم ما في الأرحام لأنه أخذ بالأسباب فقد يحصل المطلوب . وهذا ينافي اختصاص الله تعالي بعلم ما في الأرحام.

2. أن تحديد جنس المولود من الأشياء التي قدرها الله تعالي وقضاها وهي في علمه ومن هنا كان الإيمان بالله تعالى وحده من يقر في الأرحام ما يشاء من توحيد الله سبحانه وتعالى قال الله تعالي(لِلَّهِ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ يَهَبُ لِمَنْ يَشَاءُ إِنَاثًا وَيَهَبُ لِمَنْ يَشَاءُ الذُّكُورَ) الشورى: 49

فهو سبحانه يهب لمن يشاء إنا ثاً ويهب لمن يشاء ذكوراً ولقدرته سبحانه أن يجعل من يشاء عقيما فلا ذكور ولا إناث ولو إجتمع كل علماء الأرض علي أن يهبوا أحداً ولداً لن يستطيعوا ذلك إلا إذا شاء الله تعالى .

ويؤدي تحديد جنس الجنين إلى اختلال التوازن بين الجنسين لأن الأسرة التي عندها ذكور تطلب إناثا والعكس .

الخاتمة

من خلال دراستنا لموضوع تحديد جنس الجنين وآراء الفقهاء فيه توصلت إلى النتائج والتوصيات الآتية :ـ

أهم النتائج

1. يراد باختيار جنس الجنين ما يقوم به الزوجان من الأعمال والإجراءات الطبيعية أو الطبية من خلال مختص بهدف تحديد ذكورة الجنين أو أنوثته.
2. تنقسم الوسائل التي تستعمل في تحديد جنس الجنس إلى قسمين وسائل طبيعية وأخرى طبية
3. تحديد جنس الجنين ليس فقه حديث فميل البشر إلى إنجاب الذكورة كانت ميزة تميز الحضارات القديمة ولهذا ظهر وأد البنات قبل ظهور الإسلام
4. اختيار جنس الجنين بالوسائل الطبيعية كالنظام الغذائي والفسول الكيمائي وتوقيت الجماع أسباباً مباحة عند الفقهاء
5. أختلف الفقهاء في اختيار جنس الجنس بالوسائل الطبية الحديثة بين الجواز

والمنع وقد أخترنا الرأي القائل بعدم جواز اختيار جنس الجنس لقوة ما استدلوا عليه ولان التدخل لاختيار جنس الجنين تطاولاً علي مشيئة الله وإرادته

التوصيات :-

1. أوصي بضرورة معالجة الموضوعات الفقهية المعاصرة أو ما يسمى بفقه النوازل وخاصة ما يتعلق منها بقضايا الإنجاب .
2. أوصى بتكوين لجنة من علماء شريعة وأطباء وعلماء قانون لوضع تشريع معاصر يحدد شرعية هذا الموضوع
3. ضرورة تدريس مادة القانون الطبي في الجامعات الإسلامية
4. إصدار كتب ومجلات تضم أبرز الفتاوي الفقهية في شتى المسائل المستحدثة

المصادر والمراجع:

(1) الجوهري ، تاج اللغة لأبي النصر إسماعيل بن حماد الجوهري، دار العلم للملايين – بيروت الطبعة الرابعة 1407 1987-م ج5/ ص209.

(2) ابن عابدين، حاشية رد المحتار على الدر المختار، محمد أمين ، دار الفكر ، بيروت ، 1992ـ ج6، ص5.

(3) الأندلسي، التمهيد ، أبي عمر يوسف بن عبد الله ، ص26.

(4) الماوردي ، الحاوي الكبير، أبي الحسن علي بن محمد، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ص413

(5) البهوتي، كشاف القناع، منصور بن يوسف البهوتي، دار الكتب العلمية،ج6، ص23

(6) السنباطي، بنوك النطف والأجنة، عطا عبد العاطي ، الطبعة الأولى2001م ،ص6

(7) خالد بن زيد ، اختبار جنس الجنين، بحث منشور ضمن السجل العلمي لمؤتمر الفقه الإسلامي الثاني، قضايا طبية معاصرة ،جامعة الإمام سعود

(8) تحديد جنس الجنين ، أيوب سعيد ، ص101

(9) محمد يحي حسن، تحديد جنس الجنين ، بحث منشور ضمن أعمال وبحوث الدورة الثامنة عشر للمجمع الفقهي الإسلامي .

(10) تحديد جنس الجنين للباحثة هيلة بنت عبد الرحمن

(11) عوادي زبير، الأحكام الشرعية لتطبيقات الهندسة الوراثية، ص19

(12) عبد الناصر موسى، تحديد جنس الجنين، بحث منشور ضمن أعمال وبحوث الدورة الثامنة عشر للمجمع الفقهي الإسلامي، ص369

(13) د.محمد ربيعي، الوراثة والإنسان، ص14

(14) فادية محمد توفيق، موقف الشريعة من تحديد جنس الجنين، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية ، فلسطين، ص84

(15) النحوي سليمان، التلقيح الصناعي في القانون الجزائري والشريعة، رسالة دكتوراة، جامعة الجزائر، ص441

(16) د. يوسف عبد الرحيم، معرفة جنس الجنين والتدخل لتحديده، بحث منشور ضمن أعمال مؤتمر الهندسة الوراثية بين الشريعة والقانون، جامعة الإمارات العربية المتحدة، ص210

(17) د. زياد طارق الجبوري، اختيار جنس الجنين بين الشريعة والطب، بحث منشور بمجلة الأنبار للعلوم الإسلامية، العدد 23 ص 242

(18) حسين محمد حسين، اختيار جنس المولود قبل الحمل حقيقة أمام خيال؟ مقال بجريدة الفرات، العدد1233

(19) النظريات الجنسية اليونانية والنظرة الدونية للمرأة، مقال بجريدة الوسط البحرينية ، العدد3267

(20) عبد الرحمن اليحيى ، المفيد في تحديد جنس الوليد، ص220

(21) ابن العربي، أحكام القرآن، للقاضي محمد بن عبد الله أبوبكر العربي، دار الكتب العلمية، الطبعة الثالثة1424 ، ص203

(22) محمد هائل بن غيلان، أحكام النوازل في الانجاب ، دار كنوز اشبيلية ، الطبعة الأولى2011م ، ص25

(23) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الحيض، حديث رقم 315، ص252

(24) الدكتور لاندروم، كيف تختار جنس مولودك، ص57

(25) محمد حسن عراد، طريقة اختيار جنس المولود القادم، جريدة الرياض، العدد 13897، الأربعاء 16جمادي الآخر1427هـ12يوليو 2006م

(26) لويس نجيب، تحديد نوع الجنين قبل الحمل، ص120

(27) د. خالد عبد الله المصلح، رؤية شرعية في تحديد جنس الجنين، ص23

(28) هيلة بنت اليابس ، تحديد جنس الجنين، مرجع سابق، ص36

(29) فادية أبو عيسى، موقف الشريعة من تحديد جنس الجنين ، مرجع سابق،ص108

(30) عباس أحمد محمد البار، بحوث فقهية معاصرة ،ص875

(31) السيوطي، الأشباه والنظائر، عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ص60

(32) فادية أبو عيسى، موقف الشريعة من تحديد جنس الجنين ، مرجع سابق،ص109

(33) هيلة بنت اليابس ، تحديد جنس الجنين، مرجع سابق، ص37

(34) سعد بن عبد العزيز، أحكام الهندسة الوراثية، الطبعة الأولى، ص297

(35) لويس نجيب، تحديد نوع الجنين قبل الحمل، مرجع سابق، ص121

(36) عبد الناصر بن موسى ، تحديد جنس الجنين، مرجع سابق، ص383

(37) عباس أحمد محمد البار، بحوث فقهية معاصرة ، مرجع سابق 876

(38) ابن عابدين، مرجع سابق، ص238

(39) جهاد حمد محمد، الأحكام الشرعية في ضوء المستجدات الطبية، ص417

(40) محمد المحسني، الفقه ومسائل طبية، مؤسسة بوشان، ص107

(41) محمد عثمان ، دراسات فقهية في قضايا طبية ، ص339

(42) سمية صالحي، حكم اختيار جنس الجنين، ص454

(43) ماجدة محمود أحمد، تحسين النسل من منظور إسلامي بحث منشور ضمن السجل العلمي لمؤتمر الفقه الإسلامي الثاني، جامعة الإمام محمد بن سعود

(44) عبد الله الرشيد قاسم، اختيار جنس الجنين، دار البيان ، الطائف، الطبعة الأولى1424،ص87

(45) أخرجه الترمذي في سننه، كتاب الذبائح ،باب لبس الفراء، حديث رقم1726

(46) سعد بن عبد العزيز، أحكام الهندسة الوراثية، الطبعة الأولى،مرجع سابق، ص298

(47) الوذياني، اختيار جنس الجنس، خالد بن زيد،جزء2،ص79

(48) هيلة بنت اليابس ، تحديد جنس الجنين، مرجع سابق، ص38

(49) محمد هائل بن غيلان، أحكام النوازل في الانجاب ،مرجع سابق، ص26

(50) مصلح عبد الحي، مستجدات طبية معاصرة، مرجع سابق ص99

(51) عوادي زبير، الأحكام الشرعية لتطبيقات الهندسة الوراثية، ص20

(52) سعد بن عبد العزيز، أحكام الهندسة الوراثية، الطبعة الأولى،مرجع سابق، ص299

(53) سعد بن عبد العزيز، أحكام الهندسة الوراثية، الطبعة الأولى،مرجع سابق، ص300

(54) محمد هائل بن غيلان، أحكام النوازل في الانجاب ،مرجع سابق، ص27

(55) أيوب سعيد، تحديد جنس الجنين، ص407

(56) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب القدر، باب ذكر الملائكة، حديث رقم3208

(57) أيوب سعيد، تحديد جنس الجنين،مرجع سابق، ص408

(58) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب اللباس، باب وصل الشعر، حديث رقم5933

(59) (تقرير اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، الجمعية العامة، الدورة 55، الملحق 40،ص 35

(60) (جريدة الشرق الأوسط، العدد 91، الثلاثاء 26ذو القعدة 1426هـ ديسمبر2005م والذي تزايد منذ تطبيق سياسة طفل واحد في الصين منذ أكثر من عشرين عاماً وتظهر الاحصائيات أن 119ذكراً يولدون أمام 100أنثى في أكبر دول العالم سكاناً.

فهرسة المراجع:

ثانياً: كتب التفسير

(1) أحكام القرآن للقاضي محمد بن عبد الله أبو بكر بن العربي ، طباعة دار الكتب العلمية، بيروت الطبعة الثالثة 1424هـ ـ 2003م

ثالثاً: كتب الحديث وشروحه

(1) الديباج على صحيح مسلم بن الحجاج بعبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي، الناشر دار ابن عفان للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، الخبر، الطبعة الأولى1416هـ ـ 1996م

(2) المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج لأبي زكريا محي الدين يحي بن شرف النووي ط دار إحياء التراث العربي، بيروت ، الطبعة الثانية 1392هـ

رابعاً: المراجع الحديثة والمعاصرة

(1) أبحاث فقهية في قضايا طبية معاصرة للدكتور/ محمد نعيم يس ، ط دار النفائس ، الطبعة الرابعة 1428هـ ـ2008م

(2) أحكام الجنين في الفقه الإسلامي لعمر بن محمد بن إبراهيم بن غانم ، ط دار ابن حزم ، الطبعة الأولى 1421هـ ـ 2001م

(3) أحكام النوازل في الإنجاب للدكتور/ محمد بن هائل بن غيلان المدحجي، ط دار كنوز اشبيليا ، الطبعة الأولى 2011م

(4) أحكام الهندسة الوراثية للدكتور/ سعد بن عبد العزيز بن عبد الله الشويرخ، ط دار كنوز اشبيليا، الطبعة الأولى 1428هـ ـ 2007م

(5) اختيار جنس الجنين للدكتور/ محمد علي البار ، بحث منشور ضمن أعمال وبحوث الدورة الثامنة عشرة للمجمع الفقهي الإسلامي المجلد الثالث

(6) اختيار جنس الجنين للدكتور/ خالد بن زيد الوذياني بحث منشور ضمن السجل العلمي لمؤتمر الفقه الإسلامي الثاني، قضايا طبية معاصرة، المجلد الثاني 1431هـ ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

(7) اختيار جنس الجنين دراسة فقهية طبية للدكتور/ عبد الرشيد قاسم ط دار البيان الحديثة الطائف الطبعة الأولى 1424هـ

(8) اختيار جنس الجنين بين الشريعة والطب للدكتور/ زياد طارق نجم الجبوري، بحث منشور بمجلة جامعة الأنبار للعلوم الإسلامية العدد الثالث والعشرون المجلد السادس ، البنوك الطبية البشرية وأحكامها الفقهية للدكتور/ إسماعيل مرحبا، ط دار ابن الجوزي الطبعة الأولى 1429هـ

(9) التلقيح الصناعي في القانون الجزائري والشريعة الإسلامية للباحث النحوي سليمان، رسالة دكتوراه مقدمة لكية الحقوق جامعة الجزائر 2010م ـ2011م

(10) الأحكام الشرعية لتطبيقات الهندسة الوراثية والعلاج الجيني ،دراسة فقهية للباحث عوادي زبير ، رسالة دكتوراه مقدمة لكلية العلوم الإسلامية جامعة الجزائر 2016م

(11) الأحكام الشرعية في ضوء المستجدات الطبية والبيولوجية العصرية للدكتور/ جهاد حمد حمد، ط دار المعرفة

(12) الفقه ومسائل طبية للشيخ/ محمد أصف المحسني، الجزء الأول، ط مؤسسة بوستان ، كتاب قم ، الطبعة الأولى.

(13) المختصر المفيد في تحديد جنس الوليد للدكتور/ عبد الرحمن اليحي

(14) النوازل الطبية للدكتور/ ناصر بن عبد الله الميمان، ط دار ابن الجوزي، الطبعة الأولى 1430هـ

(15) الوراثة والإنسان للدكتور/ محمد الربيعي، وما بعدها ، ط عالم المعرفة ، يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب بالكويت.

(16) الوسائل العلمية الحديثة المساعدة على الإنجاب في القانون الجزائري مقارنة للباحث/ بغدالي الجيلالي، رسالة ماجستير مقدمة لكلية الحقوق بن عكنون جامعة الجزائر

(17) (تحسين النسل من منظور إسلامي للدكتورة/ ماجدة محمود أحمد هزاع ، بحث منشور ضمن السجل العلمي لمؤتمر الفقه الإسلامي الثاني ، قضايا طبية معاصرة، المجلد الثاني جامعة الإمام محمد بن سعود

(18) تحديد جنس الجنين، هيلة بنت عبد الرحمن اليابس، بحث منشور ضمن السجل العلمي لمؤتمر الفقه الإسلامي الثاني، قضايا طبية معاصرة، المجلد الثاني جامعة الإمام محمد بن سعود

(19) حكم اختيار جنس الجنين في عمليات التلقيح الصناعي، دراسة مقارنة بين أحكام الفقه الإسلامي والقانون الجزائري، سمية صالحي ن بحث منشور بمجلة كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، العدد الخامس عشر 2016م

(20) خلق الإنسان بين الطب والقرآن الكريم، محمد علي البار، دار النفائس الأردن، الطبعة الأولى2001م

(21) رؤية شرعية في تحديد جنس الجنين، خالد عبد الله المصلحي، منشور على موقعة www..almosleh.com

(22) فتاوى معاصرة للدكتور/ يوسف القرضاوي، دار القلم، الكويت 1996م

خامساً: كتب اللغة

1. تاج اللغة وصحاح العربية، لأبي نصر إسماعيل بن حمل الجوهري ط دار العلم للملايين، بيروت الطبعة الرابعة 1407هـ ـ 1987م .